الإدارة.. فننا المفقود!!

جميل مفرح

كم هي المقولات والدراسات والأمثلة والمؤلفات كثيرة التي عنيت وتعنى بالإدارة أو كم هي ربما أكثر الجامعات والكليات ومراكز البحث والمؤسسات التي تتخصص في هذا التخصص الذي أدعي أو اعتقد في رأيي الشخصي بكونه فناً أكثر من كونه علماً وبكونه يقتضي التدرب والتعود والممارسة أكثر من كونه يحتاج إلى حفظ وتطبيق نظريات ومعادلات وبيانات.

وباعتبار الإدارة فناً غدا مطلوبا في مختلف نواحي الحياة المعاصرة فإنه يفرض أهميته في كل لحظة من لحظات حياتنا، ولو دققنا وتأملنا ودرسنا الواقع من حولنا لوجدنا كل إخفاقاتنا ونقاط ضعفنا ومفاصل تراجعنا تنشأ وتتجسد كنتيجة شبه حتمية لعدم امتلاكنا ناصية هذا الفن العصري المهم للغاية، كما أن تعاملنا مع مفهومه وماهيته تشخص بقوة في قائمة مسببات تلك الإخفاقات أو ذلك الفشل الذي نمنى به أو لا نكاد ننجو منه في مختلف تصرفاتنا وقراراتنا وممارساتنا..

لقد فهمنا ومازلنا نفهم الإدارة على أنها عالم بحت وهذا الفهم كما أشرت يحتل رأس القائمة من أسباب الفشل والتراجع، إذ جعلنا التعامل مع هذا الفهم القاصر نبحث عن إيجاد الجامعات والكليات المتخصصة في الإدارة واعتقدنا بعد إيجادها وتأسيسها أننا خلصنا من إلحاح تضمين الإدارة بمفهومها الشامل في حياتنا اليومية ونظمنا المختلفة.. وبعد التأسيس بدأت مخرجات الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية المختلفة لهذا العلم، وجدنا وسنظل نجد أن المشكلة ما تزال المشكلة وأن مخرجات تلك المؤسسات لم تغير من واقعنا شيئاً على الإطلاق.. وذلك بالطبع راجع لقصر الفهم والمعرفة، وعدم إيماننا بأن الإدارة فن أكثر منها علم.. والفن يحتاج إلى الدراسة والاحتراف أكثر من التلقي والحفظ، ولنا أمثلة كثيرة في فنون كثيرة كالتشكيل والرسم والرياضيات والغناء والموسيقى والشعر وغير ذلك.

ولعل من علائم ودلائل إخفاقنا في التعامل مع المفهوم الحقيقي للإدارة الإخفاقات المتوالية في مشاريعنا أو في معظمها على نحو أدق فمشاريعنا سواء الفردية أو الجمعية والمؤسسية عرضة للفشل وتوقعاته منذ لحظات تأسيس أو حتى منذ التفكير بجعلها واقعاً حقيقياً منفذاً وممارساً، على الرغم من أن كل اشتراطات وأساسيات التكوين والتنفيذ تكاد تكون متوفرة بشكل شبه كلي.. وذلك بالطبع راجع إما إلى سوء إدارة أو انعدام الإدارة بشكل مطلق.

وهكذا نبدو في مختلف قطاعات وتوجهات ومجالات حياتنا ابتداءً من التعامل مع الحياة بشكل فردي بسيط ووصولاً إلى التعامل مع الوطن كحاضن جمعي لتصرفاتنا وحياتنا، لا نفكر على الإطلاق مع أمور الحياة كما ينبغي ولا نجيد حتى إدارة أنفسنا والتعامل بشكل إداري احترافي مع الحياة.. نحن بحاجة ماسة إلى أن نمؤسس كل شيء من حولنا وحتى أنفسنا لنتدرب ونمارس ونتقن ذلك الفن المتطلب للغاية في حياتنا العصرية.. فن الإدارة.

نقاط على الحروف

حوار قضايا لا حوار فئات

أ.د. عبد الله أحمد الذيفاني

من المؤكد أن اليمن من أكثر بلدان اللّه التي شهدت حوارات لا تنقطع بين فترة زمنية وأخرى، والكثير من تلك الحوارات أفضت إلى تصالحات بين الفرقاء وأجرت معالجات مسكنة للعلل، ولكنها لم تخرج إلى معالجات جذرية ناجحة، تأخذ العلل من الجذور وتنقل الفرقاء إلى أرضية جديدة يقف عليها الجميع، أرضية الوطن ومصالحة العليا، وقاعدة بناء الدولة المؤسسية التي تحفظ الحقوق وتصونها وتشدد على الواجبات وتمكن المواطن من أدائها.

بعبارة أدق أن الحوارات على كثرتها، والتي انعقدت في كل شطر على حده، وبين الشطرين قبل إعادة تحقيق الوحدة، وما بعد الوحدة بين شركاء الإدارة والإرادة، شركاء الحكم، لم تصل إلى محطة التصالح مع الدولة اليمنية الحديثة المنشودة، ولم تتشكل وفق الحوارات أسس الدولة وهيكلتها ومرجعيتها التي تنتصر للقانون، والسيادة، والمواطنة، والتوظيف الأمثل للثروة والعنصر البشري الكفؤ والقادر على تحمل المسئولية بتوافر معايير الوظيفة فيه، ومن ثم فإن ما توصلت إليه الحوارات لم تحقق الأمن، الاستقرار، والتنمية، وبناء المؤسسات الأمر الذي ترك الأبواب مفتوحة على مصاريعها لولادات متكررة لخلافات وإفتراقات ومواجهات تفضي إلى حوارات جديدة وهكذا.

من هنا فإننا نخشى أن يكون الحوار الوطني الشامل حوار فئات، يسعى المتحاورون إلى رأب الصدع بين الفرقاء والوصول إلى تقاسمات جديدة في الدولة المدنية المنشودة، ومنح الفئات مزيداً من الغنائم بمسميات مختلفة مختلفة.. وإن حدث هذا فهو لعمري الكارثة بعينها، والتي لن تكون كسابقاتها، قدر ما ستمثل شيئاً جديداً سيقلب الطاولة على الجميع، وسيدخل البلاد في نفق مركب يصعب الخروج منه بخسائر محدودة، وعندها لن يتمكن أحد من منع التداعيات الكارثية على الوطن ووحدته وطموح أبنائه في الدولة المدنية الحديثة.

> من هنا فإننا نخشى أن يكون الحوار الوطني الشامل حوار فئات، يسعى المتحاورون إلى رأب الصدع بين الفرقاء والوصول إلى تقاسمات جديدة في الدولة المدنية المنشودة، ومنح الفئات مزيداً من الغنائم بمسميات مختلفة

وعليه فإننا نعتقد أن البوابة الأسلم للولوج إلى الدولة التي ننشد، هي تلك التي تتشكل بحوار القضايا القائمة والمبنية على المصالح العليا لليمن والتي ترتفع فوق كل المصالح والأهواء، ومن ثم فإن على المتحاورين كما يبدو من مسميات اللجان التسع الوقوف عند القضايا وجعلها حاضنات لكل شكاوي الفئات واعتلالاتها الكثيرة فنحن حين نقر المواطنة المتساوية، نقر بالمطلق حق المواطنة المتساوية لكل المواطنين، وحين نقر المصالحة الوطنية قضية تتصل بالتصالح مع الوطن وبناء مؤسساته التي ستمكن كل مواطن من الحصول على فرصة بواسطة مؤسسات تعمل للوطن ولا تحقق مصالح أشخاص أو أحزاب وجماعات. وحين نقر مبدأ الشراكة الوطنية فإننا نقر بدون مواربة حق الأفراد والجماعات والمنظمات والتنظيمات والأحزاب في الشراكة الكاملة بالقرار والإدارة والإرادة الوطنية، والانتفاع بالثروة والتنمية المستدامة بكل المعاني والأبعاد، وبما يحقق امتصاصاً ممنهجاً للبطالة وتخفيفاً مدوساً للفقر.

وعلى المتحاورين أن يدركوا وهم يتحاورون أن الثورة وموكب التغيير لم يأت لاقتلاع وطن، بل لاقتلاع نظام لم يحقق الطموح ولم يترجم الآمال في الدولة المدنية الحديثة، ومن ثم عليهم أن يتوجهوا بجهودهم نحو صياغة ذلك المفقود والنظر إلى القائم (الوطن) بعين الحاني الحارس الناظر إلى مستقبل أكثر أمناً واستقراراً لليمن الأرض والإنسان، والله من وراء القصد.

وجهة مطر

أحمد غراب

مهرجان " كنا " !!

أليس عجيبا اننا لانستطيع ان نقول عبارة فخر الا وفيها كلمة " كنا " ؟!

كنا نرسم خارطة التجارة العالمية وكنا نحرس الجزيرة العربية وكنا نصدر البخور واللبان للعالم وكانت موانئنا قبلة للتجار من كل فج عميق.

ـ ممكن اذا سمحت يا استاذ " كنا " تكلمنا عن اليوم بعيدا عن كان وكنا ؟!

ـ حاضر سأحدثك عن اليوم، هذه الايام سوق القات بورة.

ـ كلمنا عن المدرجات الزراعية وحقول القمح

ـ كنا ننحت من الجبال بيوتاً ومن اطرافها مدرجات زراعية وكانت حقول القمح ممتدة عبر مساحات شاسعة.

ـ ياجناه إبزونا احنا و" كنا "، يا اخي حرام عليك عقدت أم الفعل المضارع

ما في رأسي إلا الفعل الماضي ؟

ـ كلامك صحيح اكون أو لا اكون تعرف كان العالم جائعاً بعد الحرب العالمية الثانية ومش لاقي ايش يأكل وكانت مدافن الحبوب والقمح منتشرة في اليمن ما جعل ملك النمسا يعرض على الامام حينها ان تقايض النمسا اليمن فتعطينا " قاز " ونعطيها " قمح " فكتب اليه الامام في وقتها " حياكم الله الشابع يرقد من مغرب".

ـ هل تستطيع ان تتحدث عن اليمن السعيد من غير ما تقول " كنا .." ؟!!

ـ لا طبعا

ـ كلمني عن اليوم

ـ حاضر سأحدثك عن اليوم هذه الايام زاد عدد المجانين، الله يزكينا عقولنا يعني تحصل في كل جولة مجنون اثنين ماشيين ياربي كما خلقتني في الشارع.

ـ ممكن تكلمنا عن اليوم بشئ متفائل ؟ الناس مش ناقصين تشاؤم

ـ كنا جالسين امس ومخزنين وكنا نتحدث عن حكمة بلقيس وشجاعتها وعن براعة حمير وسبأ وعن شجاعة سيف بن ذي يزن وعن الفارس عمرو بن معدي يكرب وعن أبي موسى الاشعري وعن أوس القرني.

ـ ما صدقنا خرجت " كنا " من الباب رجعت من الطاقة !!

ـ المعذرة منك يا اخ " اصبحنا " فقد اصبحنا نعيش على المساعدات؟! ونتجرع الجرعات؟ ونعاني من الظلام والانطفاءات وارتفاع اسعار البترول والديزل والمشتقات وهيهات هيهات يكفي والا ازيدك من الشعر ابيات ؟

زمان ارق قلوبات اليوم فسادات.

زمان ابتسامات كثيرات اليوم عنفات واختطافات وقطاعات

زمان ريالات قليلات وقيمتها كثيرات اليوم ريالات شوالات وقيمتها بقشات.

ـ أي خدمات ؟! باروح لي قبلما تضرب الفيوزات.

ـ هيهات هيهات اوبه من المطبات

ـ تشكرات تشكرات

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

الحدّي، والفدرالية والحوار

> ★ .. أخيرا استطاع الأستاذ عبدالحميد الحدّي عضو مجلس الشورى أن يتنفس الصعداء بالتعبير عن وجهة نظره ورؤاه الذاتية تجاه الكثير من قضايا الوطن الراهنة ويعكس تجربته المخزونة في رفوف ذاكرته عبر الحلول التي أقرتها كما ور في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة (الميثاق)

أحمد يحيى الديلمي

لسان حال المؤتمر الشعبي العام والذي عاصر ميلاد هذا الكيان السياسي ولعب دورا مشهودا في إخراجه إلى صعيد الواقع عندما حاولت مناقشة الرجل عن أفكاره المنشورة لم يتردد عن إعلان مخاوفه من إقدام البعض على تجيير أفكاره الذاتية لصالح المؤتمر الشعبي العام أو النظر إليها على أنها تسريبات مؤتمرية.

التوجس الذي أفصح عنه الرجل ذكرني بمواقف بعض القيادات المؤتمرية في الماضي إذ كانت تحتسب مواقفه وأفكاره باعتبارها تجسيداً لاتجاهات حزب البعث العربي الاشتراكي، الحقيقة أن الرجل يباهي بانتمائه القومي إلى حد انه لبس فكر البعث وتبنى شعاراته دون أن ينظم إلى الحزب فرع قطر اليمن، وكان الأمر مثار الدهشة للكثيرين بعد انتهاج التعددية السياسية وخروج الأحزاب السياسية من أقبية الخوف مع أن صديق عمره رجل الأعمال المعروف والمثقف الحصيف الأستاذ عبدالله حمود الحسيني جاهر ببعثيته وتقلد عدة مناصب في القيادة القطرية إلا أنه تمسك بعضويته للمؤتمر، من هذه المفارقة يمكننا فهم أبعاد تمسك الرجل ببقاء الحلول في إطار الحفاظ على وحدة الوطن وكيانه السياسي ورفضه المطلق للفيدرالية بحيث تطرق إلى الجزئيات التي كانت سبب المشاكل فتحدث عن السلبيات وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية منوها بالآليات الكفيلة بتجاوزها والتغلب عليها.

كما قال أحد الأصدقاء مع أن صحيفة (الميثاق) لم تعد بنفس الروح التي كانت عليه في الماضي إلا أن المقابلة لفتت انتباه الكثيرين لما اشتملت عليه من رؤية وطنية لحل مشاكل اليمن العالقة ولأنها أكدت على أهمية بقاء الحلول في نطاق الحفاظ على وحدة الوطن اليمني كإنجاز تاريخي عظيم لا علاقة له بالأخطاء والتجاوزات العبثية التي رافقت المسيرة الوحدوية على أرض الواقع موضحا في هذا الصدد الصصغرات والمخاوف المتصلة بمشاريع الفدرلة وكل التوجهات التي تثير العواطف وتصبح المشاعر بنفس الاتجاه محدداً الآليات الكفيلة بتمكين أبناء الوطن من الاسهام الفاعل في بناء اليمن الجديد والتغلب على كافة الظواهر السلبية .. وتجاوز كافة التعقيدات والصعاب في إطار التمسك بالهوية الوطنية والحفاظ عليها كلما توافرت قواعد العدالة وحقوق المواطنة المتساوية لكل أبناء الشعب اليمني من المهرة إلى صعدة.

كما اشتملت المقابلة على الكثير من المعاني والدلالات العميقة ذات الصلة بتموين المجتمع اليمني ورسم الصورة الذهنية للفكرة بمفهوم توعوي يحفز كل أبناء الوطن على التقارب والحوار كأساس للقيام بأعباء المسؤولية الوطنية ولإثراء الذاكرة الشعبية وإحياء الهوية الوطنية وبيان دورها والتصدي لكل مش٧اريع التفتيت والتجزئة فيكون كل مواطن يمني أينما كان موقعه على درجة عالية من الوعي بما يحاك ضد اليمن من مؤامرات .. مما لاخلاف حوله أن الرؤية قدمت دلالات بالغة الأهمية عكست وجهة نظر فردية ناتجة عن تجربة ذاتية وسواء اتفقنا أو اختلفنا معها فإن ذلك لا يقلل من أهميتها .. وطالما أن السجالات لا تزال قائمة في أروقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل لماذا لا تؤخذ وجهة النظر هذه وغيرها من الأفكار وتنشر في وسائل الإعلام وآليات التواصل المختلفة وتوزع على اللجان المختصة وتكون في نطاق الاستنارة ومعرفة ما يدور في الشارع اليمني من أفكار وتجاذبات وبالتالي يمكن لفرق العمل أن تعتبرها أرضية للنقاش والتفاهم حول الكثير من القضايا التي تكتنفها الحساسية بحيث يكون للإعلام الرسمي والحزبي والأهلي وآليات التواصل المختلفة دور بارز في نقل أدق التفاصيل عن أحلام وتطلعات المواطنين على كافة المستويات مما يسهم في اكتمال الصورة الذهنية عن الواقع لدى أعضاء الفرق المعنية بالحوار.. كأساس لتخطي العقبات والتحديات في هذا السياق لا بد أن يتم الفرز الدقيق لمعرفة الغث من السمين والتركيز على وجهات النظر والأفكار المبتكرة والخلاقة التي تمثل إضافة جديدة قابلة للتطور والارتقاء بأذهان المتحاورين إلى مستوى ملامسة قضايا الوطن وهموم أبنائه ببعد يمني شامل وانتماء وطني صادق متجرد من كافة الأهواء والانتماءات الضيقة.

على ذات الصعيد تبرز أهمية الاستفادة القصوى من الأفكار ذات الدلالة المعبرة عن انتماء صادق والمجسدة للرغبة الحقيقية في الخروج بالوطن إلى بر الأمان إذا كانت تحمل نفس الجدية التي اتسمت بها وجهة نظر الأستاذ عبدالحميد الحدي مع اختلافي معه في بعض ما ورد فيها إلا أنني اعتقد أنها ستمثل دفعة قوية لخدمة الحوار وتوفر الأرضية المناسبة للنجاح.

وإذا كان العلماء قد عرفوا الحكمة فقالوا: (الحكمة تعني وضع الشيء في موضعه والإصابة في القول والعمل).. فإن هذا يتطلب من كل إنسان أن لا يستكمل نفسه وأن يراها على حقيقتها ويقتدي بقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم (الحكمة ضالة المؤمن أنّا وجدها فهو أحق بها)

ساعتئذ فإنه وكما يقال كل باحث عن الحقيقة لا يمكن أنّ يهتدي إليها إذا تفرد برأيه ولم يستفد من أفكار وتجارب الآخرين.

هل يوجد أمل في التغيير؟

> ★ .. برغم أن اليمن من أفقر دول العالم في مواردها المائية، فقد بقيت إدارة الموارد المائية في ذيل أولويات التنمية الوطنية ولم تنل الأهمية التي تستحقها، حيث غابت المياه عن إرادة الفعل السياسي-التنموي للحكومات السابقة، وعوملت مصادر المياه بطريقة لا تنم عن إدراك حقيقي لقيمة المياه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا أهميتها في حفظ التوازن البيئي،

ناصر محمد اليزيدي

أي أن المياه عوملت كسلعة يومية كأحد أدوات الكسب السياسي بعيدا عن حسابات التنمية المستدامة، ومن مظاهر هذه السياسة أن الحكومات السابقة شجعت التوسع في الزراعة المروية والمنتجات ذات الاستهلاك العالي للمياه بصورة عمياء وهي إما غير مدركة للقدرات الفعلية لمصادر المياه على المدى الطويل، أو لبيع وهم الأمن الغذائي المفقود، بل وقدمت الحوافز السياسية والاقتصادية والمالية بصورة غير مدروسة وغير عادلة، حيث ضاعت الكثير من التمويلات والقروض التي خصصت لقطاع المياه والري، وكان من نتيجتها إهدار مصادر المياه والبيئة، وعلى الأخص هدر المياه الجوفية التي تعرضت لاستنزاف مفرط كان من أبرز مؤشراته هبوط مناسيب المياه إلى مستويات غير مسبوقة أدت مع عوامل أخرى، إلى زيادة تكاليف الحصول على المياه وتدهور نوعيتها، وإلى جفاف الكثير من الينابيع والغيول التي كان لتداعياتها المتسلسلة آثار سلبية على كل من الأنظمة الطبيعية والبشرية معا، وذلك في ظل التغاضي عن حكم القانون والتخلي عن واجبات الدولة، ليس فقط في الحفاظ على المياه والبيئة، بل تعدى ذلك إلى التفريط بالحقوق المكتسبة على مصادر المياه عبر التاريخ، الأمر الذي ترتب عليه حرمان فئات اجتماعية متزايدة من الحصول على الحد الأدنى من المياه، سواء للزراعة أو لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، وتفاقمت الفوارق بين الأغنياء والفقراء بما أجج التسابق والنزعات على حقوق المياه، وإلى تراجع مساهمة الزراعة في الناتج القومي، وغير ذلك من الآثار المباشرة وغير المباشرة.

لم تدرك سياسات الحكومات السابقة أن النمو السكاني المفرط، وتوسع مجالات وأغراض استخدام المياه، وتطور تكنولوجيا عمليات الحفر والضخ والتوزيع وغيرها من العوامل، تؤدي إلى تفاقم الخلل بين العرض والطلب على المياه بما يتجاوز قدرات مصادر المياه الطبيعية، وبالنتيجة أضحى اليمن يواجه أزمة حقيقية في تأمين مصادر مياه آمنة لتلبية الحاجات الأساسية للشرب وخدمات المياه والصرف الصحي، ومن عجز واضح في تطوير بدائل تنموية للتخفيف من الضغط على مصادر المياه والبيئة، وذلك يترافق مع تداخل الصلاحيات والمهام، وضعف كفاءة الأداء، وغياب الرقابة والمحاسبة، وبالمقابل ساد الاستخدام السياسي للمصطلحات العلمية مثل "الإدارة المستدامة" التي لم يعد لها من معنى إلا تمجيد انجازات وهمية لا تمت للواقع بصلة.

لقد نتج عن تردي إدارة الموارد المائية نشوء بنى اقتصادية-اجتماعية قائمة على حقوق مياه غير مشروعة، فرضت نفسها بحكم الأمر الواقع الذي كان ضحيته مصادر المياه والبيئة وفئات واسعة من السكان الذين ليس لهم القدرة على المنافسة العادلة، وفي حين أن المياه تشكل العمود الفقري لمقومات حياة معظم السكان، فقد كان لهذه السياسة آثار مدمرة على مستقبل التنمية، إذ تتصاعد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، وتتدهور حياة سكان الريف، وتتفاقم الصراعات حول ما تبقى من المياه وتزاد وتيرة الهجرة الداخلية والخارجية وغير ذلك من الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي.

لقد ورثت البلد تركة ثقيلة من الصعوبات والتعقيدات المتراكمة التي أوصلت إدارة المياه والبيئة إلى حد العجز عن الفعل على أرض الواقع، وفقدت أجهزة الدولة الكثير من المصداقية التي كان سببها غوغائية السياسة التي لم تتمكن من الربط بين النظرية والتطبيق أو بين الأقوال والأفعال.

إن أسئلة كثيرة تطرح نفسها بإلحاح مثل: هل يمكن إيقاف التدهور الحالي؟ وهل يمكن الوصول إلى توازن بين العرض والطلب على المياه ولو بصورة نسبية؟ ما مدى واقعية السياسات وكفاءة القدرات الحالية؟ ما هي متطلبات استعادة المصداقية المفقودة في هيبة الدولة والقانون؟ من أين نبدأ وكيف؟ وغيرها من الأسئلة التي لا يمكن أن تتصدى لها جهة منفردة بدون العمل متعدد الأطراف مع مختلف الشركاء وبدون الدعم السياسي على المستويين الوطني والمحلي....الخ

ومن أجل الخروج من هذا الوضع المتأزم، فإن الحكومة ووزارة المياه والبيئة مدعوة الى خلق شراكة فعلية مع مختلف شرائح المجتمع ومع السياسيين ومتخذ القرار، وإلى العمل على توظيف الإمكانيات المتوفرة والاستفادة من كافة الفرص المتاحة باتجاه الارتقاء بالفعل السياسي-القانوني -التنموي لإدارة المياه إلى مستوى التحدي الذي تفرضه قضايا المياه والبيئة على واقع ومستقبل التنمية. ومن البديهي أن ذلك يقتضي العمل على عدة محاور ومستويات وباستخدام أدوات مختلفة، ألا أن نقطة البداية تتمثل في تحديث رؤية قطاعية متماسكة تحظى بدعم سياسي واضح، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات التشريعية والسياسية التمويلية والإدارية التي من شأنها تعظيم قيمة المياه والبيئة عمليا بعيدا عى الشكليات الدعائية التي ظلت سائدة في التعامل مع مدخلات التنمية .....الخ ويأتي في مقدمة مقومات الرؤية وما يتبعها من إجراءات إرساء مفاهيم اللامركزية والمشاركة التي تواكب التغيير الذي أحدثته ثورة الشباب والتي أحيت الأمل في بناء دولة المؤسسات والحكم الرشيد، وأرست منهج الحوار كسبيل للتداول الديمقراطي حول مختلف القضايا السياسية والتنموية والوصول إلى قناعات مشتركة بعيدا عن الأوامر والتوجيهات الفوقية التي لا تعبر إلا عن التسلط الفردي والمركزية المقيتة،

وعلى العموم، فإن البلد يعاني من مشكلات متعددة أخطرها على الاطلاق تدهور مصادر المياه والأنظمة البيئية، وعليه أن يختار إما الاستمرار في نفس الطريق الذي سينتهي لا محالة إلى أبواب مغلقة، أو الأخذ بنهج جديد يرتكز على إدارة تشاركيه لا مركزية على طريق إعادة الأمور إلى نصابها، على أن الخيار الثاني يتطلب إرادة سياسية مثابرة ومتفانية، وربما قرارات غير اعتيادية، مع التسليم سلفا أن كثيرا من الفرص قد ضاعت بالفعل ولا يمكن استرجاعها، كما أن بعض المشاكل التي كان يمكن حلها في الماضي بسهولة ويسر، أصبحت الآن واقعا لا يمكن تجاهله، وسيكلف حلها الكثير من الجهد والمال بالإضافة إلى الصبر والمثابرة.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388